

جلالة الملك يدلي
بحديث صحفي لجريدة« لوموند» الفرنسية

أدلى صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني بحديث صحفي لجريدة «لوموند» الفرنسية، أجاب خلاله عن عدة أسئلة همت عدة قضايا وطنية ومغاربية وعربية، ودولية ولاسيما الدوافع الكامنة وراء التعديلات الدستورية ومضمونها، ومسألة تشغيل الشباب في المغرب، وعلاقات المغرب مع فرنسا، والواقع في الجزائر، وقضية الصحراء، والحوار العربي الاسرائيلي.

وفيما يلي النص الكامل لهذا الحديث الذي أجراه مع جلالة الملك بالقصر الملكي بيفرن السادة برونو فرابا، وجان بيير لانجيلي، وجاك دوباران، والذي نشرته جريدة «لوموند» في عددها الصادر يوم 2 شتنبر 1992:

سؤال: بماذا تبررون الإصلاح الدستوري؟

جواب جلالة الملك:

إن الاستحقاقات التي تنتظرنا إلى غاية سنة ألفين تحتم علينا مراجعة مناهج عملنا. لقد قمنا باختيار على الصعيد السياسي ألا وهو التعددية وضمان فضاء الحرية في حياتنا اليومية. والدستور الجديد يرسخ ذلك ويعززه. وقد كان لنا رهان على الصعيد الاقتصادي ألا وهو رهان الليبرالية وربحناه وكان لنا أيضا رهان سقي المليون هكتار وربحناه كذلك. وكان لنا رهان ثالث يتعلق بالصحراء الغربية ونحن على وشك كسبه. لقد قمنا بكل ذلك لنبقى في طليعة الدول ونحن على مشارف القرن الواحد والعشرين الذي لم تعد تفصلنا عنه سوى ثماني سنوات. وبصفتي مسؤولا عن شؤون المملكة أدركت أنه لكي نواصل العمل بجد، يتعين دعم الفعالية وبالتالي تماسك الحكومة والعمل على أن يصبح البرلمان مدرسة للتكوين يتخرج منها الوزراء والسفراء وكبار موظفي الدولة. هذا ما حدا بي إلى مراجعة الدستور.

سؤال: مع من تودون حكم البلاد؟

جواب جلالة الملك:

ليس لي أن أفاضل بين هذه المجموعة البرلمانية وتلك. لقد كانت لي اختيارات منهجية على الصعيد الاقتصادي عندما كانت هناك مدرستان متنافستان أقصد مدرسة الشرق ومدرسة الغرب. وقد عارضت دائما المدرسة الأولى. والآن وقد زال هذا الخطر أرى أنه لاداعي لاختيار أشخاص بعينهم دون آخرين بل أعتقد أنه من المستحب أن يشارك اليوم في الحكم أولئك الذين لم يسبق لهم أن شاركوا في تسيير شؤون البلاد لسنوات.

إن موقعي كملك لجميع المغاربة وأمير المؤمنين يعطي ضمانة لأولئك الذين لايشاركون في الحكومة.. فإذا اقترحت عليهم دخول الحكومة فليس لتوريطهم أو تحييدهم فذلك ليس من شيمي. فأنا لا أتخلى عمن طلبت منه المشاركة في الحكم حتى في أصعب اللحظات.

سؤال : ماهي التعديلات التي أدخلت على دستور 1972؟

جواب جلالة الملك :

إن النقطة الرئيسية تكمن في أن الملك كان حتى الآن يعين الوزير الأول والوزراء ويعفيهم. أما بمقتضى الدستور المراجع فإن الملك يعين الوزراء ويعفيهم من مهامهم باقتراح من الوزير الأول. يمكنني أن أرفض أسماء لكن الآصرة التي ستربطني برئيس الحكومة تجعل هذا الاحتمال غير وارد.

كما أن الوزير الأول سيعرض على مجلس النواب برنامجه الذي سيكون موضوع نقاش يعقبه تصويت وهذا شيء جديد ايضا.

لقد خولنا لمجلس النواب إمكانية إحداث لجان لتقصي الحقائق والحصول على أجوبة الحكومة على اسئلته في ظرف 20 يوما من تاريخ طرح السؤال.

وبالإضافة إلى ذلك فإن إعلان حالة الاستثناء لن يؤدي إلى حل مجلس النواب، كما أن مشروع مراجعة الدستور ينص على إحداث مجلس دستوري مستقل ومجلس اقتصادي واجتماعي.

سؤال : كيف توفقون بين هاجس «ضمان أفضل توازن بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية» وعدم التقليص من صلاحيات الملك ؟

جواب جلالة الملك :

إن الملكية المغربية ملكية عريقة. ويمكنني أن أفوض سلطاتي لكن ليس لي الحق في أن أتخلى عنها من تلقاء نفسي. ومع ذلك قررت في نطاق هذه الاختصاصات والسلطة التي تخولها لي بيعة رعاياي أن اقترح على الشعب المغربي قواعد عمل جديدة كتنصيب الحكومة مثلا من طرف مجلس النواب.

سؤال : في هذه الحالة يبدو ان استفتاء رابع شتنبر ليس له رهان سياسي كبير.

جواب جلالة الملك :

هل من الضروري أن أضيف أن الملكية المغربية وجدت لتدوم أحب من أحب وكره من كره.

سؤال : ربما من الأفضل قول ذلك :

جواب جلالة الملك :

لنكن واضحين. ففي المغرب لا أحد يجادل في الملكية. وخارج المغرب ليس بإمكان أي دولة أو شخص أن يغير شيئا من هذه الحقيقة.

سؤال : هل يمكن أن نتصور أن نظام الملكية بالمغرب يمكنه أن يتطور نحو نوع من الملكية الدستورية.

جواب جلالة الملك :

لكن نحن بالفعل ملكية دستورية. ولنا تعريفنا الخاص لها فنحن إحدى أعرق دول العالم بحدودها وقوانينها ونظامها الإداري. وعلى كل حال فالإسلام يمنعني من إقامة ملكية دستورية يفوض فيها الملك جميع سلطه ويصبح يملك دون أن يحكم. ولو اجتمع مجلس دولي إسلامي أعلى لأيد ما أقول دون تردد.

سؤال : لماذا تمت الإشارة في تصدير الدستور المراجع الى تشبث المغرب بـ «حقوق الإنسان كما هي متعارف عليها عالميا»؟

جواب جلالة الملك :

منذ صياغة الدستور السابق أصبح مفهوم حقوق الإنسان يشكل إحدى ركائز القانون الدولي. وقد اعتمد المغرب ذلك.

سؤال: كيف توفقون بين هذا الانشغال ووجود أزيد من خمسمائة سجين اعتقلوا بسبب آرائهم أو بسبب المشاركة في مظاهرات أو بسبب التورط في مؤامرة وذلك حسب الأرقام المقدمة من طرف المنظمة المغربية لحقوق الانسان.

جواب جلالة الملك:

إنني في هذا المجال أعتبر أنه عندما يكون هناك قانون، فإن على السلطات الإدارية والسياسية أن تطبقه. ولقد قررنا وجوب احترام حقوق الإنسان. وإذا كان هناك تقصير فأنا لا أتحمل مسؤوليته لأن ذلك لايدخل في نطاق اختصاصاتي. لذا عليكم أن تتوجهوا لمقابلة الوزير الأول ووزير الداخلية ووزير العدل والأمين العام للمجلس الاستشاري لحقوق الانسان... الخ.

وفي ما يخصني أعتبر أنه من الضروري طي هذه الصفحة من خرق حقوق الانسان الذي تودون توريطي فيه شخصيا. أنا احب العدل وحريص على كرامة الانسان. وعلى كل حال ليس لي ان أجيبكم عن هذا السؤال لأن المسألة مسألة تطبيق.

سؤال: تعتبرون إذن أنه تم طي هذه الصفحة:

جواب جلالة الملك:

لقد أعطيت تعليمات في هذا المجال. أما ما إذا كانت قد طبقت أو لا فأود أن تعاينوا ذلك بأنفسكم.

إن ما يعتقده البعض أحيانا اعتقالا سياسيا هو في رأيي اعتقاد خاطىء. وأرى أنه من الأجدى أن تجتمع المنظمات المغربية لحقوق الإنسان والمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان ليحددوا بشكل نهائي قاموسا مشتركا. فينبغي إنهاء هذه القضية التي هي قبل كل شيء قضية مغربية محضة.

سؤال: هل غيرتم طريقتكم في الحكم بشكل جوهري خلال الإحدى وثلاثين سنة من حكمكم؟

جواب جلالة الملك:

نعم لايمكن لأحد أن يحكم الآن بنفس الطريقة التي حكم بها قبل ثلاثين سنة. كما لايمكن لأحد أن يقود السيارة الآن بنفس الطريقة التي كان يقودها بها قبل ثلاثين سنة. إن من يقول لكم عكس ذلك هو إنسان عاجز عن تقديم نقد ذاتي. فمشاكل اليوم أصبحت أكثر عددا وتعقيدا من ذي قبل. لكن وسائل حلها أوفر. وبالنسبة لي شخصيا جعلتني التجربة أدرك أن ما يبدو أحيانا طريقا سهلا هو في واقع الأمر طريق دون مخرج. ومن المؤكد أنه لو قدر لي أن ابدأ من جديد لتلافيت الكثير من الأخطاء.

الصحفي: مثلا:

جواب جلالة الملك:

إن سرد الأمثلة سيكون طويلا ومملا في نفس الوقت. وما دام الاسلام يعفي كافة المسلمين من واجب الاعتراف فإنني لا أرى أن هناك ما يدعوني للإدلاء أمامكم باعترافات لكني إذا ما كتبت مذكراتي في يوم ما فإنني سأقوم بسرد أخطائي.

سؤال : ما هي الإجراءات التي اتخذتموها لضمان «الشفافية التامة» للانتخابات التشريعية المقبلة؟

جواب جلالة الملك :

لقد اتخذنا أكبر قدر من الاحتياطات . وهكذا سيتولى رئاسة مكاتب التصويت ـ التي كان يشرف عليها العمال سابقا ـ رؤساء المجالس البلدية علما بأن أغلب المدن الكبرى بالمملكة تسيرها المعارضة .

إنني أريد أن تظهر لي نتائج هذا الاقتراع الخريطة الحقيقية للبلاد . ويهمني أن أطلع على شعور الفرق التي سنقتحم معها القرن الواحد والعشرين وطموحات النواب الجدد وأخلاقهم وآرائهم حول القضايا الاقتصادية والاجتماعية .

سؤال : إذا ما حصل تناوب في الحكم فهل سيتجلى في مجرد تغيير الأشخاص أم في تغيير حقيقي في السياسة؟

جواب جلالة الملك :

سأستعين بأولئك الذين سينجحون في تشكيل أغلبية كفيلة بتسيير شؤون البلاد بكيفية دائمة . وبالطبع سيرتكز البرنامج الذي ستتفق عليه الحكومة والبرلمان على التوجيهات التي سأعطيها لأن لي أنا أيضا الحق في الإدلاء برأيي .

ولا ينبغي بالطبع الانسياق وراء ليبرالية مفرطة . فيكفي للمرء أن يطلع على ما يجري في البلدان المسماة بالمتقدمة للتأكد من أنه لابد من تدخل أدنى للدولة . فلكي يقيم بلد ليبرالية يستفيد منها الجميع ينبغي أن يكون أغنى من الولايات المتحدة . وهذا أمر مستحيل . فخير الأمور أوسطها كما يوصي بذلك الاسلام .

سؤال : كيف تعتزمون معالجة اختلالات مجتمع لازال يشكو من فوارق كبيرة ؟

جواب جلالة الملك :

إن الفوارق موجودة في كافة أرجاء المعمور . وبالطبع كانت هذه الفوارق عندنا اكثر حدة لأنه كان يتعين الانطلاق من نقطة الصفر . فكان علينا مواجهة مصيرنا دون مساعدة أحد وبوسائلنا الخاصة فقط . فلم يكن هناك ادخار ولا مؤسسات صناعية ولا بنكية كما كان يتعين خلق طبقة متوسطة والرفع من مستوى معيشة الفلاح الصغير .

أما الفلاحة فقد ورثناها عن المعمرين وتمكنا من زيادة انتاجيتها .

إن المشكل الذي يواجه المغرب حاليا هو مشكل تشغيل الشباب . ولقد اتخذنا في هذا الصدد قرارا شجاعا وفريدا من نوعه وذلك بتخصيص حاصل معدل النمو السنوي كيفما كان سقفه للاستثمار في مجال التشغيل وللنفقات في الميدان الاجتماعي . فإذا بلغ هذا المعدل مثلا أربعة في المائة من الإنتاج الداخلي الخام فستخصص هذه الأربعة في المائة للاستثمار في ميدان التشغيل وللنفقات في الميدان الاجتماعي . وهذا سيجعلنا على الأقل مرتاحي الضمير حيث ستستفيد من ثمرة عمل الجميع الفئات الأكثر حرمانا من السكان بدل صرف تلك الأموال في تغطية تكاليف أنشطة غير منتجة .

وأعتقد أننا إذا ما اعتمدنا هذه القاعدة الممتازة فإن المغرب سيتغير كثيرا خلال الثلاث أو الأربع سنوات المقبلة .

سؤال : لايمر أسبوع خلال فصل الصيف دون أن يقوم مئات المغاربة بمحاولة التسلل إلى

إسبانيا عبر مضيق جبل طارق مخاطرين في ذلك بأرواحهم بم تفسرون رغبة هؤلاء المغامرين الجامحة في اقتحام أبواب أوروبا؟

جواب جلالة الملك :

كيفما كانت أحوالهم المادية فأنا أكن لهم من الاحترام ما يجعلني لا أجرؤ على نعتهم بالمغامرين لأنهم قبل كل شيء مغاربة ولأنهم قاموا بما قاموا به تحت ضغط الحاجة. وأظن أن كل شخص وجد نفسه في وضعية مماثلة سيقوم بنفس الشيء.

وعلى كل حال فإن المواطنين المغاربة ليسوا وحدهم الذين يقومون بالتسلل إلى الدول الأوروبية. فلا تنسوا أن هناك زحفا من افريقيا السوداء نحو أوربا عبر دول المغرب العربي.

سؤال : هل تأسفون لكون أوروبا أقامت حواجز متعددة للحيلولة دون تدفق الهجرة إليها من الجنوب؟

جواب جلالة الملك :

أعتقد أن من حق أوروبا أن تحمي نفسها من هذه الهجرة لكنها ستضطر لإعادة النظر في ذلك عما قريب لأنها في حاجة الى فضاء استراتيجي في جنوبها وخاصة في أعقاب الأحداث الأخيرة التي شهدتها جهتها الشرقية.

سؤال : أين يقع في نظركم الفضاء الاستراتيجي لأوروبا ؟

جواب جلالة الملك :

إن بلدان وسط أوروبا تقول بأن فضاءها الاستراتيجي يقع في الشرق أما بلدان جنوب أوروبا فتقول بأنه يقع في دول المغرب العربي وفي المغرب بالدرجة الأولى.

سؤال : هل ترون تناقضا في الأسبقيات التي ينبغي أن تعطى للجنوب وللشرق ؟

جواب جلالة الملك :

ليس هناك أي تناقض. وأعتقد أن إعطاء الأسبقية لهذه الجهة لايلغي إعطاء الأسبقية للجهة الأخرى. هذا فضلا عن أنكم لن تربحوا أبدا رهان العيش في اثنتي عشرة دولة في سوق تضم ثلاثمائة مليون مستهلك. ويضاف اليكم الآن ما بين 350 و 400 مليون مستهلك. إنكم ستكونون مضطرين لإعادة النظر في الحمايات الجمركية وأمور أخرى إذا أردتم أن تلبوا حاجيات 300مليون من مواطني غرب أوروبا وحاجيات 400 مليون من مواطني شرقها. فبحكم الضرورة لن تتمكنوا من تلبية جميع حاجياتكم وستكونون مضطرين للتوجه أكثر نحو الجنوب.

وعلى الصعيد الوطني أولا ثم على صعيد الأمن بصفة عامة ـ لأنه عندما سيكون هناك جواز سفر مشترك وعندما سيتم الغاء الحواجز الجمركية والمراقبة على الحدود ـ اخشى ان تنتشر بشكل خطير العديد من العادات السيئة التي يعاني منها حاليا جزء من اوروبا الغربية إلى باقي مناطق القارة.

سؤال : يبدو أن الحوار الأوربي المغاربي يعاني من التقلبات التي تعرفها أوروبا والمغرب العربي. فهل من الممكن إحياء هذا الحوار؟

جواب صاحب الجلالة :

إني لا أتمنى إلا شيئا واحدا وهو أن يستأنف الأوروبيون الحوار. وإذا كان هذا الحوار قد توقف فلسنا السبب في ذلك. وعلى الرغم من كل شيء فإن أوروبا قررت التحاور مع المغرب في انتظار

القيام بنفس الشيء مع البلدان المغاربية الأخرى .

سؤال : هل لازلتم متمسكين بترشيحكم للانضمام إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية؟

جواب جلالة الملك :

إننا لازلنا متمسكين بذلك .

سؤال : من الأكيد أنكم لاتجهلون العواقب الوخيمة التي قد تكون لرفض الشعب الفرنسي لإتفاقية ماستريخت على علاقاتكم بأروبا؟

جواب جلالة الملك :

عندئذ سترجح كفة العلاقات الثنائية التقليدية . ففرنسا ستصبح متحررة من قيود المجموعة الاقتصادية الأوروبية . وعلى العكس من ذلك إذا دخلت اتفاقية ماستريخت حيز التنفيذ سيكون لنا امتياز التعامل مع شريك قوي . وعليه فإن النتيجة غير المؤكدة للحوار الأوروبي لاتقض مضاجعنا .

سؤال : في هذا الباب ما هو حال العلاقات الثنائية بين المغرب وفرنسا ؟

جواب جلالة الملك :

إنها علاقات ممتازة .

سؤال : من المقرر أن تستقبلوا في الخريف السيد بيير بيريغوفوا :

جواب جلالة الملك :

نعم . وأنا سعيد بالإلتقاء مجددا بصديق قديم كان أول مبعوث أوفده إلي رئيس الجمهورية سنة 1981 مباشرة بعد انتخابه .

وينبغي أن أقول أن السيد بيريغوفوا عمل باستمرار وبهدوء في مختلف المناصب التي تقلدها على أن تحافظ العلاقات المغربية الفرنسية على مستواها الممتاز .

سؤال : لقد عرفت علاقات المغرب مع الحكومة الاشتراكية فترة فتور طويلة ، هل زال هذا الفتور؟ .

جواب جلالة الملك :

لم تكن لنا قط مشاكل مع الحكومة الاشتراكية ، بل العكس هو الصحيح . فلابد لي من القول بأنه منذ أن تولى الاشتراكيون الحكم في فرنسا ظلت العلاقات الرسمية سواء على المستوى المالي أو الاقتصادي ممتازة ولربما أفضل مما كانت عليه من قبل . وحتى بين أقدم وأفضل الأصدقاء في العالم يحدث سوء التفاهم الذي يكون غير مقصود أحيانا ومتعمدا أحيانا أخرى . ولكن يبقى ذلك في حدود المعقول . ويمكنني أن أقول إن الحقد بين الدول أمر قاتل .

سؤال : هل من شأن فوز اليمين في الانتخابات التي ستجري في شهر مارس 1993 إعطاء نفس جديد للعلاقات الفرنسية المغربية ؟

جواب صاحب الجلالة :

إن إيجابيات أو سلبيات تغير الاغلبية في فرنسا أمر لايعنيني . إن ما يهمني هو أن أعرف أن للمغرب ـ ولله الحمد ـ مكانة راسخة ومتميزة تظل هي هي سواء مع اليمين أو مع اليسار .

سؤال : هل يساوركم القلق إزاء الاضطرابات التي تتخبط فيها الجزائر ؟

جواب جلالة الملك :

سأكـون غير صادق إن قلت لكم أن مـا يجري في الجزائر لايهمني . فمسؤوليتي تفـرض علي ألا أبقى متفرجا على ما يحدث . لكنني أحجم عن إعطاء دروس . لي بـالطبع أفكار حول الحلول الممكنة للمصـاعب التي تعـرفهـا الجزائر وأفضل أن أتحدث عن هـذه الحلول مع القـادة الجزائريين في المقـام الأول .

فالجزائر ليست في حـالة انهيـار وإنما تبدو كذلك . فـالواقع أن الجسم لازال ينبض بـالحياة ولا يحتاج سوى إلى إعادة النبض فيه إلى طبيعته .

سؤال : إن الوضع في الجزائر يعتبر أحد أسباب تعطيل نشاط اتحاد المغرب العربي :

جواب جلالة الملك :

إن نشاط اتحاد المغرب العربي معطل . وقد كان الأمر أكثر من ذلك لما كانت الجزائر تعيش تحت نظام الحزب الوحيد وفي إطـار اقتصاد موجه . لكن لما غيرت الجزائر توجهاتها السيـاسية والاقتصادية انطلق قطار اتحاد المغرب العربي من جديد .

ومع ذلك فلازالت هيـاكل الاتحاد قائمة ، وينبغي الآن الحفاظ عليها . فـإذا ما تعطلت السيارة مثلا فهذا لايعني أنها لن تعاود السير أبدا .

سؤال : أعطى الأمين العـام للأمم المتحـدة مؤخـرا مهلة جديـدة للمغرب وللجبهـة البوليسـاريو للتوصل إلى «تقـدم حقيقي وملموس» بخصـوص تنظيم استفتاء لتقريـر المصير في الصحراء الغـربية . فهل وصل هذا المسلسل إلى مأزق .

جواب صاحب الجلالة :

الواقع أن نداء الأمين العام كان موجها أساسا إلى «جبهة البوليساريو» . فالمغرب وافق على قرار الأمم المتحـدة الصـادر في **31** دجنبر **1991** رغم أن معـايير تحديد هـويـة النـاخبين التي تم اعتمادهـا لاترضينا تمام الرضا . إنني أتوجه للسيد بطرس غالي لأقول له ما يلي : إن لكل قرارات الأمم المتحدة نفس القيمة . فلماذا إذن الحرص الشـديد على تنفيذ القرارات المتعلقـة بالعراق وليبيا في أدق جـزئياتها والتعامل بشكل مغاير مع القرارات التي تهم الصحراء الغربية . فلا ينبغي الكيل بمكيالين .

سؤال : هل يجب الاستمرار في التشبث بوهم مخطط السلام الأممي ؟

جواب صاحب الجلالة :

إن ما يهمنا ـ حتى ولو تطلب الأمر انتظار عشرين سنة اخرى ـ هو التزكية الدولية لكل حل يتم التوصل إليه . إني أريد أن يسجل رسم ملكيتنـا للصحراء الغربية في المحافظة العقـارية للأمم المتحدة للحيلولـة نهائيا دون كل منازعـة ولبلوغ ذلك هناك حـلان : إما أن يأتي المحتجزون بتنـدوف لتقديم البيعة إلى العـرش المغربي وأنا على يقين من أنهم سيقبلـون بذلك لـو كانت لهم حريـة الحركة أو ننظم الاستفتاء في أقرب وقت ممكن لإنهاء المشكل .

سؤال : من هو أفضل محاور بالنسبة لكم : هل الأمم المتحدة ام الجزائر أم جبهة البوليساريو ؟

جواب صاحب الجلالة :

إن محاوري هم الصحراويون كل الصحراويين هؤلاء الذين يتواجدون بالمغرب واولئك الذين

يوجدون في الجهة الأخرى . أما أفضل ضامن فهو الأمم المتحدة .

سؤال : وهل افضل وسيط هو الجزائر ؟

جواب جلالة الملك :

إن الجزائر ما انفكت تؤكد أن هذه القضية لاتعنيها . وقد دفعت جبهة البوليساريو في الآونة الآخيرة إلى تليين موقفها . لقد تحدثنا مع المسؤولين الجزائريين ولمسنا لديهم نظرة واقعية للأشياء . فيجب أن يعود أفراد جبهة البوليساريو إذن إلى جادة الصواب .

سؤال : هل تعتقدون أن السيد إسحاق رابين الذي استقبلتموه في المغرب سنة 1976 سيخطو خطوات إلى الأمام من أجل استئناف الحوار الإسرائيلي العربي ؟

جواب جلالة الملك :

عندما رأيت أن إسحاق رابين ــ وهو عسكري - يتولى منصب رئيس الحكومة الإسرائيلية تفاءلت لأن العسكريين بوجه عام لايجازفون بأرواح جنودهم . وإذا ظل على نفس نهج الجنرال موشي دايان وإذا كان ما يزال يتحلى بنفس الواقعية التي بدا لي بها سنة 1976 فأعتقد أنه يتوفر على حظوظ جدية للنجاح في إحياء مسلسل السلام .

سؤال : بصفتكم رئيس لجنة القدس ، هل أنتم مستعدون للقيام بمبادرات من أجل تيسير هذا الحوار . ؟

جواب جلالة الملك :

لحد الآن لم يكن لي أي اتصال شفوي أو كتابي مع الحكومة الإسرائيلية الجديدة . وأظن أنه من قبيل الحكمة تركهم أولا يرتبون أمورهم وفضلا عن ذلك يتعين عليهم هم أنفسهم أن ينتظروا ريثما يتوفرون على شيء مهم يقولونه لنا .

سؤال : هل من الصواب إقدام الغربيين على خلق منطقة جوية محظورة جنوب العراق لحماية السكان الشيعة ؟

جواب جلالة الملك :

لامصلحة لأحد في تفكيك العراق لأن من شأن ذلك إثارة قلاقل وبلقنة وخيمة العواقب في هذه المنطقة . إن ذلك لو حصل سينسف فكرة الكونفدرالية الإسرائيلية الفلسطينية الأردنية مع كل ما تحمله من إيجابيات من أجل إقرار السلام في هذا الجزء من العالم .

إن العراق سيصبح عندئذ الحلقة الضعيفة في المنطقة بما ينطوي عليه ذلك من مخاطر . وسيتبدد بالتالي الحلم الكبير في إقامة سلام بين أناس من مختلف الأديان والأجناس والذي لو تحقق لكان شيئا رائعا بالنسبة لجميع أبناء ابراهيم . إن إذكاء التوتر حول العراق هو في رأيي خطأ فادح . وإذا كان الأمر كذلك فمن الأفضل إيقاف المحادثات الإسرائيلية العربية فورا . فإذا أريد للعرب والإسرائيليين أن يعيشوا في سلام فيجب الكف عن محاولة زعزعة استقرار العراق .

أعتذر إن بدوت متطرفا إلى هذا الحد لكني أفكر كجيو استراتيجي ينظر إلى المستقبل البعيد للأشياء .



سؤال : ألا ترون أن مصدر زعزعة استقرار الشرق الأوسط هو صدام حسين نفسه ؟

جواب جلالة الملك :

إن صدام حسين كباقي الناس ليس أزليا . إنه رجل عابر مثلنا جميعا . لكن إذا أريد لفكرة الكونفدرالية الإسرائيلية ـ الفلسطينية ـ الأردنية أن ترى النور فينبغي الحيلولة دون استفحال مشاكل العراق .

ربيع الأول 1413هـ شتنبر 1992م